الحركة النسوية في البحرين حتى عام ١٩٧٥

Feminist Movement in Bahrain Until 1975

م.د.علي عبد حمادي
الكلية التربوية المفتوحة / مركز واسط الدراسي
allii6abd@gmail.com

الملخص:
عانت المرأة في البحرين من اوضاع اجتماعية صعبة، نتيجة العادات والتقاليد والاعراف الاجتماعية، ونتيجة التطورات الاقتصادية التي شهدتها البلاد بسبب اكتشاف النفط في ثلاثينيات القرن العشرين ظهرت اصوات طالبت بتحسين اوضاع المرأة، لتتبلور في المدة الممتدة بين عقد الخمسينيات من القرن المنصرم ونهاية العهد الدستوري عام ١٩٧٥ من خلال تأسيس عدد من الجمعيات والأندية الخاصة بالنساء اخذت على عاتقها المطالبة بحقوق المرأة وحريتها.

كلمات مفتاحية: البحرين، المرأة، الحركة النسوية، الخليج العربي، الجمعيات

Feminist Movement in Bahrain Until 1975

Assistant Professor Dr: Ali Abd Hamadi
Open Educational College/Wasit Study Center

Abstract:
Women in Bahrain have faced challenging social circumstances due to prevailing customs, traditions, and social norms. Additionally, the country's economic advancements resulting from the discovery of oil in the 1930s have further influenced their situation. During the period between the 1950s and the culmination of the constitutional era in 1975, voices advocating for the enhancement of women's circumstances began to surface and gain prominence. This achievement was realized through

the establishment of numerous women's associations and clubs, dedicated to advocating for women's rights and freedoms. These organizations took on the responsibility of promoting and safeguarding the interests of women in Bahrain.
Keywords: Bahrain, women, the feminist movement, Arab Gulf, associations

المـقدمـة

يعد موضوع مكانة المرأة في المجتمعات إحدى المؤشرات التي بات يقاس من خلالها مدى تطورها ومستوى تحضرها، والتزامها بالقيم الانسانية واحترام حقوق الانسان من دون تمييز على أساس العرق أو النوع أو الجنس، وذلك الأمر انعكس على مكانة المرأة في البحرين، موضوع الدراسة التي سلط فيها الضوء على التطور التاريخي للحركة النسوية في البحرين خلال تاريخها المعاصر.

بقيت المرأة في البحرين مغيبة لعقود عديدة عن انشطة المجتمع، لاسباب تم التطرق إليها في متن الدراسة ابرزها وضع المرأة الاجتماعي ونظرة االمجتمع القاصرة إليها، نتيجة العادات والتقاليد التي جعلت دورها منحصراً في إدارة المنزل وتربية الأطفال، لاسيما في العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين التي سبقت التطورات الاقتصادية واكتشاف النفط.

حققت المرأة البحرينية نمواً ملحوظاً بدءً من منتصف القرن العشرين مقارنة مع بلدان الخليج العربي المجاورة، وهو أمر جاء نتيجة جهود كبيرة بذلتها المرأة خلال قرابة نصف قرن تجاوزت فيها كثير من المعوقات التي كانت حائلاً أمام تحقيق مطالبها، وأهمها التيار التقليدي المتمثل بالتيار المحافظ ورجال الدين.

توطـئة

عانت المرأة البحرينية شأنها شأن المرأة العربية والخليجية من قسوة الظروف الاجتماعية والاقتصادية لاسيما في الحقبة التي سبقت التطورات الاقتصادية واكتشاف النفط [١]، وخضوعها بصورة شبه تامة إلى سطوة الرجل، وعزلها اجتماعياً وثقافياً داخل المنزل، ويمكن ملاحظة ذلك الأمر في طريقة بناء البيوت، التي تكون أغلبها من جناحين خصص أحدهما للنساء، أطلق عليه "المُحْرَم" [٢]، وتعزى تلك النظرة القاصرة للمرأة إلى أن المجتمع العربي كان اسيراً للثقافة الذكورية التي منحت الرجل الدور الأعلى في الأسرة والمجتمع، فضلاً عن الوصاية على المرأة، وما عليها إلا القبول والطاعة [٣]، كون مسؤوليتها في ظل ذلك الوضع محدودة على عكس مسؤوليات الرجل الممتدة والشاملة، مما جعلها فاقدة لكثير من

حقوقها المشروعة، وثمة من برر ذلك كون المرأة حملت شرف الرجل والأسرة، لذلك وصل الأمر أن من حق الرجل قتل الانثى لمجرد الشك بمخالفتها قيم الشرف السائدة في المجتمع [٤] .

مارست المرأة البحرينية بعض الأعمال البسيطة التي درت عليها بعض الأرباح منها خياطة الملابس وتربية الاغنام والمواشي [٥]، علاوة على تنظيف السمك وبيعه بالنسبة لزوجات صيادي الاسماك أو المساعدة في الحقل وبيع المحصول بالنسبة لزوجات المزارعين، أما بقية فئات المجتمع الأخرى فقد اقتصر عملها على تدبير أمور المنزل وتربية الاولاد [٦].

ومما تجدر الإشارة إليه أن القيود التي فرضت على المرأة كانت أشد وطأة وقساوة في المدينة، إذ كان يتوجب عليها عندم خروجها من بيتها ارتداء العباءة وحجب وجهها بغطاء خاص، على عكس المرأة في الريف، كانت اكثر مرونة سواء أكان ذلك في مسألة خروجها من المنزل أم وضع غطاء على وجهها، بسبب الحاجة إليها للمساعدة في بعض الاعمال وأن كانت فيها بعض القساوة، كالعمل في الزراعة وتربية الحيوانات [٧].

ومع أن ملامح التحديث في البحرين ظهرت في عشرينيات القرن العشرين لاسيما بين صفوف المتعلمين، لكن المطالبة بانصاف المرأة ومساواتها مع الرجل واشراكها في الحياة العامة لم تتناوله أياً من حركات التحديث آنذاك، ومن المؤكد أن ذلك يعود علاوة على نظرة الرجل القاصرة لها إلى أمور تتعلق بوضع المرأة نفسها، ومنها تدني مستواها التعليمي، واقتصار نشاطها بالأمور المنزلية والصحية والاجتماعية، فلم يكن من السهل التحاقها بالتعليم النظامي، وظل وضعها مقيداً بيد المرجعيات الفكرية والدينية [٨]، وعلى الرغم من ذلك لا يمكن الجزم بأن المرأة البحرينية كانت بعيدة عن الحراك المجتمعي، فعلى أقل تقدير يمكن القول إنها كانت حاضرة ومتفاعلة مع أهم محطات تاريخ البحرين المعاصر، فضلاً عن دورها الاساس في إدارة الأسرة وتربية الاطفال لاسيما في المرحلة التي سبقت اكتشاف النفط عند غياب الرجل في رحلة طويلة للصيد [٩]. الأمر الذي عكس أهمية دورها خلال تلك المرحلة والمراحل اللاحقة.

ملامح الحركة النسوية في البحرين حتى عقد الخمسينيات

لم يكن تغيير وضع المرأة في البحرين واشراكها في المجتمع أمراً سهلاً، وانما مر بمراحل عديدة، ويمكن أن تكون إولى ملامح تحسن وضع المرأه هو دخولها في التعليم، وأن كان بصورته المتواضعة والبسيطة المحدودة، وهو التعليم التقليدي الذي يعرف بـــ "الكتاتيب"، وعادة ما كان يقوم بتلك

المهمة ما يعرف بـ "الملا"؛ وتعليم من خلال الكتاتيب اقتصر على التعليم الديني وحفظ القرآن الكريم والسيرة النبوية، وتعلم القراءة والكتابة والحساب؛ وكانت بعض الأسر الميسورة تقوم بجلب معلمات لتعليم بناتهم مقابل اجر شهري [١٠].

استمر واقع التعليم في البحرين بالنمط نفسه حتى أواخر القرن التاسع عشر، عندما ظهر التعليم المنظم الذي تبنته الإرساليات التبشيرية [١١]، التي وصلت إلى المنطقة ومنها البحرين، ففي عام ١٨٨١ وصلت البعثة التبشيرية البروتستانتية البحرين، ثم تلتها البعثة العربية الامريكية بزعامة رجل الدين صومئيل زويمر(S.Zweamer) في عام ١٨٨٩ [١٢]، وأخذت على عاتقها نشر التعليم في البلاد، ففي عام ١٨٩٢ افتتحت السيدة زويمر زوجة مؤسس الإرسالية أول مدرسة لتعليم الفتيات في البحرين في مدينة المنامة التحق بها (١٢) فتاة بحرينية [١٣]، واطلق عليها مدرسة "جوزة البلوط للبنات"، والتي عدت الأولى في تعليم الفتيات على مستوى الخليج العربي، وليس البحرين وحدها [١٤].

ركزت المدرسة على تدريس مواد اللغة الانكليزية واللغة العربية والحساب والتاريخ والجغرافية، والكتاب المقدس والدروس الخاصة بالديانة المسيحية، بقصد التبشير للمسيحية، لكن مع ذلك لم تسجل في المدرسة أي حالة لاعتناق تلك الديانة [١٥]، وربما يكون ذلك من ضمن اسباب قلة الاقبال على تلك المدرسة، فضلاً عن عدم رغبة الأباء في تعليم بناتهم، أما عن سبب اختيار الإرسالية لتأسيس مدرسة للبنات من دون البنين، هو ما للمرأة من أثر على المجتمع بصورة عامة والأسرة بصورة خاصة، لكونها المسؤولة عن تربية الأولاد، وبذلك ظن المبشرون أن نقل الافكار المسيحية إلى الأسرة عن طريق المرأة أكثر سهولة من الرجل [١٦].

حصل تطور مهم آخر في جانب التعليم النسوي في عام ١٩٢٨، إذ تم افتتاح مدرسة الهداية الخليفية للبنات، وهي أول مدرسة رسمية للفتيات تأسست في البحرين في مدينة المحرق، انشأها مجلس المعارف، وحصلت على مساعدة ودعم بعض التجار وشيوخ البحرين [١٧]، ومن بين معلمات تلك المدرسة، لطيفة الزياني، ومريم الزياني [١٨]، وكانت المدرسة كانت الوحيدة الخاصة بالفتيات من بين جميع المدارس النظامية الموجودة في البحرين، ففضلاً عن مدارس الهداية الأربع الخاصة بالذكور التي كانت تدار من قبل مجلس المعارف التابع للوقف السني، كانت هناك مدرستين تابعتين لمجلس المعارف الجعفري، وهما المدرسة الجعفرية في المحرق افتتحت في ١٩٢٧، والمدرسة

العلوية في قرية الخميس تأسست في ١٩٢٨ [١٩].

لم يكن الهدف الرئيس من تعليم الفتيات آنذاك من أجل العمل وكسب الرزق، لانه في الاصل لا توجد أمامهن فرص للتوظيف إلا في قطاعي التربية والصحة، بقدر ما هو تعليمهن على شؤون التدبير المنزلي وتربية الأطفال [٢٠].

وعلى الرغم من تأييد ودعم العناصر المستنيرة والمثقفة للمدرسة، إلا أنها واجهت مشكلة معارضة بعض فئات المجتمع كالتيار المحافظ ورجال الدين، بحجة أن تعلم الفتيات للقراءة والكتابة قد يكون سبباً في افساد اخلاقهن [٢١].

وعلاوة على تعليم الفتيات، كان لظهور بوادر المجتمع المدني وتحرك الجانب الثقافي في المجتمع البحريني من خلال ظهور عدد من الأندية وأن كانت خاصة بالرجال فقط،، وابرزها نادي اقبال في عام ١٩١٣، والنادي الإسلامي، والنادي الرياضي في عام ١٩١٨، والنادي الثقافي الأدبي في مدينة المحرق عام ١٩١٩، وغيرها من الأندية التي ظهرت تباعاً من اسباب تحسن وضع المرأة، وكذلك انتقال المجتمع البحريني خلال عقد ثلاثينيات القرن العشرين من المجتمع المغلق المعتمد في اقتصاده على الغوص وصيد الؤلؤ والسمك والزراعة البسيطة إلى مجتمع الوفرة المختلطة، وما تبع ذلك من توسع في التعليم والرعاية الصحية ونمو البنى التحتية من ابنية وشوارع ومستشفيات ومدارس ومشاريع اسكانية [٢٢]، فضلاً عن ظهور جيل من المثقفين دعا إلى تحرير المرأة وتعليمها، ومشاركة الرجل في الحياة العامة، وانتقاد النظرة القاصرة لها، وفي الوقت نفسه ظهرت دعوات نسائية طالبت بحرية المرأة وحقها في التعليم، وفي هذا الشأن نشرت إحدى الفتيات مقالة في مجلة "صوت البحرين" حملت عنوان "**خطاب مفتوح إلى فتيات البحرين من واحدة منهن**"، طالبت بمنح المرأة كامل حريتها، والسماح لها بالعمل، وتطبيق التعليم الالزامي للبنات في سن السابعة [٢٣].

كانت نتائج المطالبة بتغيير وضع المرأة في المدن اكثر منها في القرى، وأن كانت مقتصرة على بعض الأسر الثرية والمثقفة، أما بالنسبة للطبقات الفقيرة وسكان القرى فقد استمر وضع المرأة على حاله، الذي كان يحظر عليها مغادرة المنزل إلا للضرورة أو العمل في المزرعة، وفي ذلك الشأن علق أحد المراقبين، قائلا: "**كان من النادر أن يسمح القروي لزوجته بالذهاب خارج القرية، أو أن يسمح الاب لابنته بالزواج خارج قريتهم**" [٢٤].

استفادت المرأة في تلك المرحلة من إكمال دراستها خارج البلاد أسوة بالرجل، فعلى سبيل المثال أن التاجر حسين يتيم

ارسل ابنته عايشة للدراسة في جامعة اكسفورد في انكلترا عام ١٩٣٦، وفي عام ١٩٣٧ أقرت حكومة البحرين إرسال الفتيات خارج البلاد للتعلم، وتم إرسال أول ثلاث فتيات إلى لبنان والعراق لتعلم التدريس والتمريض في عام ١٩٣٩ [٢٥]، ومن بين ابرز الفتيات اللاتي تم ابتعاثهن خارج البحرين فاطمة علي ابراهيم الزياني أول امرأة مارست مهنة التمريض في البحرين مطلع اربعينيات القرن المنصرم، بعد اشتركها في أول بعثة نسائية بحرينية إلى العراق للدراسة في مدرسة الممرضات في بغداد، وبعد عودتها إلى البحرين عملت في مستشفيات البحرين، وفتحت صيدلية باسمها، كما كانت أول امرأة بحرينية تحصل على رخصة سياقة، ويبدو أن للبيئة التي احاطت بالزياني أثر في تكوين شخصيتها، فقد كان والدها أحد تجار اللؤلؤ، ومهتماً بالتعليم، وفي ظل ذلك الجو الأسري درست في ثلاثينيات القرن العشرين في مدرسة الإرسالية الامريكية في المنامة [٢٦].

ساهم حصول المرأة على قسطاً من التعليم في اندماجها مع المجتمع ونمو مكانتها الاجتماعية، وبداية خروجها عن الاعراف والتقاليد المفروض عليها، وربما كان لظهور النفط، وانفتاح البحرين على العالم الخارجي، وتاثرها بالاحداث العربية والاقليمية والعالمية [٢٧]، ودخول بعض الجاليات العربية والاجنبية للبحرين من اسباب تحسن وضع المرأة [٢٨]، فضلاً عن دور الصحافة في طرح قضايا التجديد، ورفع القيود عن المرأة ومشاركة بعض النساء الكتابة في الصحافة لاسيما في صحيفة البحرين(١٩٣٩-١٩٤٤) لعبد الله الزايد، باسماء مستعارة أو ذكر أول حرفين من اسمائهن نظراً للتقاليد الاجتماعية المعروفة آنذاك [٢٩].

ومن جانب آخر، ولد حصول كثير من النسوة الرقيق على حريتهن، إذ كان بإمكان من تريد أن تُعتق من العبودية تقديم طلب إلى الممثل السياسي البريطاني في البحرين، مشكلة انتشار بيوت الدعارة بصورة لم تألفها البحرين من قبل لاسيما في السنوات التي زامنت الحرب العالمية الثانية، وذلك بسبب عدم توفر فرصة عمل لجأ كثير منهن إلي ممارسة الدعارة [٣٠].

إن كل ما تقدم ذكره لم يفضِ إلى عمل نسوي منظم وواضح، ما عدا بعض النشاطات البسيطة التي كانت تقوم بها مدرسات وطالبات مدرسة الهداية الخليفية للبنات أو خديجة الكبرى بعد عام ١٩٤٦، ومن بينها تقديم المساعدة للأسر الفقيرة والايتام [٣١]. وذلك يعني الغياب التام للمؤسسات النسوية التي تنظم العمل النسوي بالصورة التي تلبي مطالب المرأة البحرينية.

تطور الحركة النسوية حتى الاستقلال ١٩٧١

مثلت مرحلة خمسينيات القرن العشرين منعطفاً مهماً في تاريخ البحرين، وذلك لأنها اتسمت بالعمل المكثف من قبل الحركات والتظيمات الوطنية، وارتفاع عدد المنتمين لها، والتي يمكن عدها مرحلة انتقالية بين مرحلتين في العمل التنظيمي والمطالبي، ومن ضمنها العمل النسوي المنظم [٣٢]، ويظهر أن أغلب الأثر على البحرين جاء معظمه من العراق وبلاد الشام ومصر، كون الحراك الاجتماعي في تلك البلدان اسهم بصورة مباشرة وغير مباشرة في وعي المرأة وأهمية دورها ومكانتها في المجتمع، ورفع مستواها الاجتماعي والتعليمي والثقافي، فضلاً عن الاقتصادي بصورته البسيطة كتدريب النساء على الأعمال المنزلية واليدوية، وتشكيل كيانات اجتماعية خاصة بالمرأة [٣٣].

شاركت المرأة البحرينية الرجل في كثير من المجالات التي كانت منحصرة به، ومن أهمها سجلت أول مشاركة نسوية في الانتخابات البلدية التي جرت في عام ١٩٥٢ وفقاً لقانون انتخابات المجالس البلدية لعام ١٩٥١ [٣٤]، مقابل عدد من الشروط أهمها أن تملك عقاراً مسجلاً باسمها، وملتزمة بدفع الرسوم البلدية، وبتلك الخطوة تمكنت المرأة البحرينية من سبق كثير من البلدان البلدان العربية، وفرض حقها في اختيار من تراه مناسباً في تمثيلها [٣٥].

وفي اطار انفتاحها على المجتمع طالبت المرأة البحرينية بالسفور وعدم فرض الحجاب عليها، وبذلك البشأن نشرت مقالات في صحيفة "الوطن"، للمطالبة بسفور المرأة كتيتها بعض الناشطات في مجال حقوق المرأة [٣٦]، ومن جانب آخر منحت المرأة خلال عقد الخمسينيات حرية ارتياد دور السينما التي كانت محرمة عليها، وخصص لها يوم أو يومان في الاسبوع بحسب كل دار، على الرغم من موجة من الانتقادات كون أغلب الافلام التي كانت تعرض فيها مشاهد غير لائقة [٣٧].

وازاء المطالبات بحقوق المرأة وتحريرها من القيود المجتمعية، ظهرت ثلاثة آراء، الأول طالب بالامعان بعزل المرأة والحفاظ على حجابها خوفاً من انحرافها، والثاني رأى وجوب رفع الحجاب عنها ومشاركتها الرجل في الحياة العامة، والثالث تبنى موقفاً توافقياً بين السماح للمرأة في المشاركة في الحياة العامة وبين التزامها بحجابها للحفاظ على تماسك المجتمع [٣٨].

يبدو أن تحسن وضع المرأة كان حافزاً للعمل النسوي المنظم، وأن كان في بدايته بصورة عمل تطوعي خيري، ففي عام ١٩٥١ دعت الليدي بلجريف زوجة "المستشار البريطاني في البحرين تشارلز بلجريف"، ووفقية ناير إلى اجتماع في مدرسة الزهراء للبنات على أثر حريق شب في منطقة الحورة والتهم

بعض من المنازل المبنية من السعف، وتدراست المُجتَمعات تنظيم العمل التطوعي الخيري ومساعدة الفقراء، والمتضررين من الحرائق المتكررة للبيوت المبنية من سعف النخيل، وكما تمت في الاجتماع الدعوة إلى تنظيم العمل النسوي من خلال تأسيس الجمعيات والأندية، وفي ٥ كانون الثاني ١٩٥٣ أُعلن عن تأسيس أول نادٍ في البحرين والخليج العربي للنساء، الذي شكل بداية لمرحلة مهمة لمشاركة المرأة في الحياة العامة، وضم نخبة من نساء الأسر الثرية والمثقفة لاسيما نساء أسرة آل خليفة الحاكمة، والأسر المقربة منها، ومن اهداف النادي العمل الخيري التطوعي، ومساعدة الأسر الفقيرة والمحتاجة، وتعليم النساء شؤون إدارة المنزل وفنون الطهي والعناية بالأطفال وتربيتهم وتعلم الخياطة، وفكرة تأسيس النادي ترجع إلى نيلة بنت خالد آل خليفة، كونها كانت على دراية بذلك النوع من العمل النسوي نتيجة وجودها في القاهرة ومشاركتها في عضوية نادي السيدات في القاهرة، ومن أجل تطبيق الفكرة على أرض الواقع عقد اجتماع ضم الشيخة نيلة وثلاث نساء من الأسرة الحاكمة هن الشيخة نورة بنت عبدالله عيسى آل خليفة، والشيخة موزة بنت محمد بن عيسى آل خليفة، والشيخة لولوة بنت محمد آل خليفة، فضلاً عن ثلاث نساء بريطانيات، وبعض نساء الطبقات العليا من مجتمع البحرين، وأغلب اجتماعات النادي كانت تعقد في مدرسة الزهراء للبنات [٣٩].

وفي اجتماع تأسيس النادي تم انتخاب الليدي بلجريف رئيسة للنادي، وعائشة يتيم سكرتيرة، علاوة على (١١) عضوة، وجرى الاتفاق على رسم دخول النادي، وقدره (١٠) روبيات، والاشتراك الشهري (٣) روبيات [٤٠]، أما نساء الأسرة الحاكمة فقد استمرن في دعم النادي وتشجيعه بالخفاء بسبب انسحابهن من عضوية النادي نتيجة اعتراض شيخ البحرين سلمان بن حمد (١٨٩٤-١٩٦١/١٩٤٢-١٩٦١) على مسألة وجودهن [٤١].

ويبدو أن نادي البحرين للسيدات لم يكن واجهة للحركة الاجتماعية السياسية بقدر ما كان واجهة لفئة من النساء اللاتي لديهن تعليم معتد به، ولهن خبرة في العمل الخيري والاحساني، لذلك نلاحظ تركز اعماله على العمل الخيري والتطوعي ومساعدة الفقراء، وتعليم النساء بعض المهن الضرورية [٤٢].

واجه النادي حملة معارضة من التيارات المحافظة، ومنها ما عرف بـــ "جماعة الدعوة إلى الاسلام" التي اصدرت بياناً هاجمت فيه النادي، ختم بنداء "**قاطعو هذا المنكر وحاربوه واعلنوا النكر والنكير على القائمين والقائمات بأمره، اقتلوه في مهده قبل ان يرى النور، وإلا فالويل منه ثم الويل**

لنا جميعاً"، مقابل ذلك رد النادي ببيان موقع باسم "المدرسات المسلمات المحافظات الوطنيات" استنكر فيه بيان جماعة الدعوة، وفي وسط تلك البيانات المتبادلة ابدى الزعيم الوطني المعارض آنذاك عبد الرحمن الباكر، اسفه الشديد، موضحاً أنه سابق لاوانه تأسيس نوادي للنساء في البحرين، في الوقت الذي لم تؤدِ نوادي الرجال دورها على الرغم من مرور اكثر من ربع قرن على وجودها، وفضل بدلاً عن ذلك تأسيس جمعيات لرعاية الطفل والأسرة [٤٣]، وعلي ما يبدو أن موقف الباكر لم يكن نابع عن موقف اجتماعي بقدر ما كان استهداف سياسي لسياسة بلجريف كون زوجته كانت إحدى مؤسسات النادي [٤٤]، وفي الشأن نفسه دعم المثقف العراقي جورج كارنيك ميناسيان رئيس تحرير جريدة "الخميلة" موقف الباكر على الرغم من الاختلاف الفكري بين الشخصين كون ميناسيان كان ذو توجه ليبرالي، فقد بين أن المجتمع البحريني غير مؤهل لاستيعاب نادٍ للسيدات، وذلك الموقف قابله موقف مؤيد من قبل جريدة "القافلة"، وعلى لسان سكرتير تحريرها الذي ابدى ابتهاجه بتأسيس نادٍ السيدات [٤٥].

وبسبب خشية عوائل عضوات النادي انسحب بعضهن من عضويته، لاسيما وأن التيار المحافظ ورجال الدين قد اتهموا النادي بأنه بؤرة للفساد وانحلال الاخلاق وموطئاً للتحل [٤٦]، ومخالفة الاعراف والتقاليد، وارتباطه بزوجة المستشار بلجريف إحدى واجهات الاستعمار البريطاني في البحرين، الأمر الذي قاد إلى اغلاق النادي بعد ثلاثة أشهر من تأسيسه [٤٧]. وهكذا يبدو أن طبيعة المجتمع البحريني المحكومة بمجموعة من التقاليد والاعراف حكمت بفشل أول تجربة للعمل النسوي المنظم.

استمرت عضوات النادي في الاجتماع في بيوتهن لمناقشة الاوضاع العامة واوضاع المرأة البحرينية، وبحث سبل خدمة المجتمع، ونتيجة احتكاك بعضهن بالجاليات الاجنبية، وبسبب حاجة مستشفى النعيم التابع لحكومة البحرين إلى من يجيد التكلم باللغة الانكليزية للتواصل مع المرضى كون أغلب الممرضات اجنبيات، طُلب من عضوات النادي التعاون مع إدارة المستشفى في ذلك الجانب، وبعد مباشرة عدد منهن في المستشفى، وأثناء زيارة منازل الامهات بعد الولادة لاحظن أن أغلب الأسر لا تسطع توفير احتياجات الأم والوليد، الأمر الذي دعاهن إلى التبرع لتوفير تلك الاحتياجات [٤٨].

لم يمنع غلق نادي السيدات من تكرار تلك التجربة، ففي العام نفسه الذي اغلق فيه نادي السيدات عام ١٩٥٣ تم تأسيس "جمعية رعاية الطفولة والأمومة"، وبدعم من المجموعة نفسها التي أسست نادي السيدات، وكانت الاجتماعات تعقد بالتناوب في منازل

عضوات الجمعية، وتوجب على من تريد الانضمام للجمعية أن لا يقل عمرها عن (١٥) عاماً، وأن تكون بحرينية وذات سمعة جيدة، ومن الملاحظ أن معظم العضوات كن في الثلاثينيات والاربعينيات من العمر، ولديهن تعليم ثانوي، ولكون أغلب عضوات الجمعية من الأسر المستفيدة من نظام الحكم، والأسرة الحاكمة، لذلك فإن موقفها من القضايا السياسية وصف بأنه كان يميل إلى الاعتدال اكثر منه للتشدد، والقرب من توجهات الحكومة [٤٩].

تعدت الجمعية في نشاطها المجال المحلي إلى خارج الحدود، ففي عام ١٩٥٦ قدمت الدعم للهلال الأحمر المصري آبان العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ [٥٠]، بعد أن حصلت على إذن من قبل مستشار حكومة البحرين، وبلغت قيمة ما جمعته عضوات الجمعية من تبرعات قرابة (٥٣٤٨) جنيهاً مصرياً [٥١]. ويظهر أن الجمعية حازت على ثقة الشارع البحريني لتتمكن من جمع هكذا مبلغ قياساً مع عمرها وامكانيتها.

تأخر اشهار تأسيس الجمعية حتى عام ١٩٦٠، ففي عام ١٩٥٩ تمت الدعوة لعقد اجتماع ضم الشيخة نيلة بنت خالد آل خليفة وثلاث سيدات من أسرة آل خليفة والأسر البحرينية، رفعت خلاله الحاضرات طلباً إلى الشيخ سلمان بن حمد لتأسيس الجمعية، وفي كانون الثاني ١٩٦٠ تمت الموافقة على طلب التأسيس من خلال المرسوم ذي الرقم(٥٨١٤)، وتكونت الجمعية من (٣٠) عضوة من مختلف فئات المجتمع البحريني، واصبحت السيدة وليشاير رئيسة للجمعية والسيدة سلوى العمران نائبة وأمينة سر، والشيخة نورة آل خليفة أمينة صندوق، والسيدة سميث زوجة سكرتير حكومة البحرين (Mr. Smith) مساعدة أمين صندوق [٥٢]، وفي تموز ١٩٦١ تمت المصادقة على قانون الجمعية الذي ركز على دور المرأة واحترام حقوقها، وكذلك على المسائل الاجتماعية عن طريق انشاء مدارس خاصة بالتدريب على مهنة التمريض [٥٣]، ومن بين ما نادت به الجمعية هي التدرج في منح المرأة لحقوقها السياسية والتشريعية[٥٤]. وهي أول أشارة للمطالبة بالحقوق السياسية للمرأة البحرينية من قبل جمعية نسوية منظمة.

وحتى عام ١٩٦١ لم يكن للجمعية مقراً خاصاً بها، وبعد مشاورات مع السيد سمث سكرتير الحكومة تم الاتفاق على أن يكون مستشفى النساء الجديد في السلمانية كمقر مؤقت للجمعية، الأمر الذي ساهم في زيادة الروابط بين عضوات الجمعية، وزادت حملات التوجيه والتوعية التي قامت بها العضوات للأمهات لاسيما في القرى بعد الولادة، ثم انتقل مقر الجمعية إلى شقة ملك لزوج عضوة النادي لطيفة فخرو، الوجيه عبدالله احمدي، بعدها انتقلت الجمعية إلى

شقة اكبر في العدلية بسبب توسع اعمال الجمعية وحاجتها إلى مقر اكبر، وفي عام ١٩٦٤ حصلت الجمعية على قطعة أرض مجاورة لمستشفى السلمانية شيدت عليها مقر الجمعية الجديد [٥٥].

ومن جانب آخر، وفي اثناء تأسيس الهئية التنفيذية العليا في عام ١٩٥٤ كحركة وطنية معارضة للسياسة البريطانية في البلاد، شاركت المرأة البحرينية في عدد من التجمعات التي دعت لها الهئية، ففي تشرين الثاني ١٩٥٤، الذي صادف المولد النبوي الشريف شاركت نساء البحرين في التجمع الحاشد في مسجد العيد، وقد بلغ عدد الحضور قرابة (١٠) آلاف شخص بما فيهم النساء [٥٦]، وبدأت كثير من النساء وبتشجيع من اقاربهن بالنزول إلى الشارع للاشتراك في التظاهرات وحضور التجمعات الشعبية التي دعت إليها الهيئة، وخصصت كثير من الصحف بعض اعمدتها للنساء، وقد استغلت بعض الفتيات تلك المظاهرات للمطالبة بتحرير المرأة ونيل حقوقها كاملة، ومن بينها المطالبة بسفور المرأة، حتى أن بعض الفتيات قمن بخلع الحجاب والعباءة وحرقها أمام جموع المتظاهرين، كدلالة على المطالبة بتحرير المرأة، كما شاركت النساء في مظاهرات التنديد خرجت بالعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦[٥٧].

وتزامن مع تلك الاحداث تأسيس جمعية "نهضة فتاة البحرين" في عام ١٩٥٥، التي عدت أول جمعية معترف بها في البحرين والخليج العربي [٥٨]، وفكرة انشاء الجمعية تعود إلى السيدة عائشة يتيم إحدى عضوات نادي البحرين، ففي عام ١٩٥٤ قررت السيدة عائشة احياء التجمع، ولاجل ذلك قامت بفتح منزلها وعقد اجتماع اسبوعي حضره عدد من النسوة، وبعد التداول تقرر ترجمة تلك الجهود على صورة جمعية [٥٩]، وبعد موافقة الحكومة اعلن عن تأسيس الجمعية، واختيار عائشة يتيم رئيسة لها، وفائقة المؤيد سكرتيرة، ولولوة الزياني أمينة صندوق، فضلاً عن (٢٥) عضوة، وفي عام ١٩٥٨ زاد عدد العضوات وبلغ (٥٠) عضوة، ونتيجة دعم الوجهاء والتجار تمكنت الجمعية من بناء مقر خاص بها في عام ١٩٦٢ [٦٠].

كانت أغلب المنتميات للجميعة من أسر النخبة، ومن الطبقة المتنفذة سياسياً واقتصادياً والفئة المتعلمة [٦١]، لاسيما وأن أعداد المتعلمات كانت في زيادة مستمرة بسبب التوسع في عدد المدارس الخاصة بالإناث، وحصول عدد من خريجات الدراسة الثانوية على فرص لاكمال تعليمهن الجامعي خارج البلاد، بعد أن سمحت الحكومة بذلك للفتيات أسوة بالذكور في عام ١٩٥٦ [٦٢].

ومن ابرز ما قامت به جمعية نهضة فتاة البحرين تقديم الدعم إلى الأسر الفقيرة، والمساهمة في مكافحة الأمية في البلاد، إذ افتتحت فصولاً لتعليم النساء القراءة والكتابة والحساب، وفصولاً لمتابعة الدراسة الابتدائية والإعدادية، وانشاء حضانة ورياض أطفال، ومشاغل للتعليم الخياطة في المناطق الشعبية، ومن جانب آخر ساهمت في إعداد بعض الدراسات التي بحثت في مشاكل اجتماعية ملحة، مثل ارتفاع نسبة الطلاق واوضاع المرأة البحرينية، علاوة عن دراسات تعلقت بالأطفال [٦٣].

ومن جانب آخر تعدت نشاطات جمعية فتاة نهضة البحرين المستوى الداخلي إلى خارج البلاد، من خلال المساهمة في جمع التبرعات لمساعدة الشعب الجزائري في نضاله ضد الاحتلال الفرنسي [٦٤].

وفي انتفاضة مارس ١٩٦٥ المناهضة لسياسة شركة ارامكو النفطية البريطانية وتسريح (٤٠٠) عاملاً بحرينياً، وتطورها إلى انتفاضة ضد السياسة البريطانية في البلاد، شاركت المرأة في بعض احداثها، وعلى سبيل المثال تأييد طالبات ومدرسات المدرسة الثانوية في المنامة، ومحاولة الخروج في مظاهرات داعمة للانتفاضة، لكن بسبب غلق ابواب المدرسة منعن من الخروج، كما شاركت بعض النسوة في الاحتجاجات التي كانت تجوب الشوارع، حتى أن إحدهن سمح لها في دخول مسجد الشيخ حمد بالمحرق والقاء كلمة من على منبر المسجد، فضلاً عن تجمع بعض النساء عند ابواب البيوت لتقديم الدعم للمتظاهرين، والمساعدة إذا تطلب الأمر ذلك، لاسيما عندما ملاحقة الشرطة لهم من خلال اخفاء بعضهم في البيوت، واسعاف الجرحى والمصابين من القنابل المسيلة للدموع [٦٥]، كما استغلت بعض النساء احداث الانتفاضة للمطالبة بتحرير المرأة، وقام بعضهن بنزع العباءة السوداء وحرقها أمام جموع المتظاهرين، على اعتبار أنها كانت رمزاً للعزل الاجتماعي والاقصاء [٦٦].

ومن ضمن الجمعيات الأخرى التي تأسست في البحرين "جمعية أوال النسائية" في مدينة المحرق في عام ١٩٦٧، وسجلت رسمياً في عام ١٩٧٠، وتنحدر معظم عضوات الجمعية من الطبقة الوسطى، وغالبيتهن من المعلمات والموظفات، وبعض ممن تلقين تعليمهن في خارج البلاد، وابرز ما ركزت عليه الجمعية العمل المطلبي النسوي، والابتعاد عن العمل الخيري، وقد شارك بعضاً من عضوات الجمعية في التنظيمات السياسية التي انتشرت خلال تلك الحقبة، لاسيما اليسارية والقومية كالجبهة الشعبية لتحرير الخليج والجزيرة العربية التي قادت العمل المسلح انطلاقا من ظفار في سلطنة عمان، وجبهة التحرير الوطني البحريني،

وهو جناح الحزب الشيوعي البحريني، وكذلك حزب البعث العربي الاشتراكي [٦٧]، وطالبت الجمعية باجراء اصلاحات سياسية بالنسبة للمرأة، واصدار قانون للاحوال الشخصية يتلائم مع متطلبات العصر [٦٨]. وعلى ما يبدو أن الحركة النسوية بدأت تتضج، لتعبر عن توجهها السياسي.

ومن بين أهم الجهود التي بذلتها الجمعيات في البحرين في مجال محو الأمية وتعليم الكبار سداً للنقص وتعويض غياب المؤسسات الرسمية التي ركزت على التعليم النظامي، وابرز الجمعيات التي نشطت في ذلك الجانب هما جمعيتي أوال النسائية، ونهضة فتاة البحرين، اللتان ركزت جهودهما على القرى والارياف التي لم تصلها الخدمات بصورة كافية، إذ كان يوجد عدد كبير من الفتيات اللواتي حرمن من التعليم نتيجة اوضاع اسرهن ، كما قمن بافتتاح فصول دراسية للفتيات اللواتي لم يستطعن الالتحاق بالدراسة الثانوية [٦٩]، ونتيجة لزيادة عدد الأناث الملتحقات في التعليم، بسبب تطبيق نظام التعليم الثانوي، اصبحت خريجات المدارس الثانوية مدرسات، وفي عام ١٩٦٢ أنشأ قسم خاص لإعداد المعلمات في المدارس الثانوي، واستمر ذلك القسم حتى عام ١٩٦٧، إذ افتتح المعهد العالي للمعلمات، وتلتحق به خريجات المرحلة الثانوية، ومدة الدراسة فيه عامين دراسيين، يمنح شهادة الدبلوم للمتخرجات [٧٠].

وفي اطار تأسيس الجمعيات النسوية تم في العام ١٩٧٠ تأسيس "جمعية الرفاع الخيرية الثقافية"، وأغلب المنتميات لها من المدرسات والموظفات، والجمعية كانت ذات توجه خيري [٧١]، ومن ضمن اهدافها رفع مستوى المرأة الثقافي والاجتماعي والصحي، وتوعية المرأة للدفاع عن حقوقها، والمساهمة في محو الأمية، فضلاً تقديم المساعدات للفقراء والمحتاجين [٧٢].

ويظهر مما تقدم أن الحركة النسائية خلال المدة التي سبقت استقلال البحرين في عام ١٩٧١ لم يتجاوز نشاطها العمل التطوعي والخيري وتقديم الدعم والمساعدة للأسر الفقيرة والمحتاجة في أغلب الاحيان.

الحركة النسوية خلال العهد الدستوري ١٩٧١-١٩٧٥

شهدت البحرين خلال المدة (١٩٧١-١٩٧٥) مرحلة جديدة ومختلفة عن التي سبقتها في عمل وتوجهات الجمعيات والمنظمات النسائية، ومما لا شك فيه أن من بين اسباب تطور الحركة النسائية هي متطلبات المرحلة الجديدة، وازدياد احتكاك المرأة بالمجتمع لاسيما وأنها بدأت تحصل على فرص عمل خارج اطار مهنة التدريس، مثل العمل في المصارف والمكاتب وفي

القطاع الحكومي، وصناعة النفط، والفنادق [٧٣].

بلغ عدد الجمعيات النسائية في البحرين خلال المدة (١٩٧١-١٩٧٥) ست جمعيات من بين (٩٤) جمعية بحرينية، أربع منها تأسست قبل الاستقلال، وكما آسلفنا هي جمعيتي "نهضة فتاة البحرين"، و"رعاية الطفولة والامومة" في المنامة، و"جمعية أوال النسائية" في المحرق، و"جمعية الرفاع النسائية" في الرفاع، فضلاً عن جمعيتين بعد الاستقلال هما "جمعية فتاة الريف"، و"جمعية النساء الدولية" [٧٤].

ففي عام ١٩٧٢ تأسست "جمعية فتاة الريف" ومقرها في جد حفص من قبل فتيات ذوات اصول ريفية حاصلات على قسط تعليمي وثقافي متوسط [٧٥]، وعملت الجمعية على رفع مكانة المرأة في المجتمع الريفي، مما آثار الحماسة لدى نساء القرى للانخراط في صفوفها، إذ بلغ عدد المنتميات لها (١٠٠) امرأة من مختلف قرى البحرين، ومن بين أهم أهداف الجمعية توعية المرأة في الريف، ورفع مستواها الاجتماعي والثقافي والصحي، وتعريف المرأة الريفية بحقوقها السياسية والاجتماعية، والجمع بين حقها في العمل، وحقها في الأسرة، كما شكلت عدد من اللجان التابعة للجمعية، ابرزها اللجنة الثقافية، واللجنة الاجتماعية، وولجنة التعليم، ولجنة العلاقات العامة [٧٦].

أما الجمعية الأخرى فهي "جمعية النساء الدولية" في عام ١٩٧٤، ومقرها في المنامة، وأغلب المنتميات للجمعية من أسر وزوجات التجار والدبلوماسيين البحرينيين والاجانب المقيمين في البحرين [٧٧]، نتيجة قدوم عدد من البعثات الدوبلوماسية بعد استقلال للبحرين، وبلغ عدد النساء المنتميات للجمعية خلال أقل من عام قرابة(٨٥) امرأة من حوالي (٢٥) جنسية مختلفة، وركزت الجمعية كما هو حال بقية الجمعيات النسوية الأخرى على العمل الخيري، من خلال مساعدة الفقراء والمحتاجين ورعاية الأطفال، والتعريف بتاريخ البحرين، والتأكيد على مسألة عدم التدخل في الأمور السياسية [٧٨]. فضلاً عن ذلك فهناك جمعيتان مختلطتان هما "أسرة الأدباء والكتاب"، و"جمعية الهلال الأحمر البحريني" ومقرهما في المنامة، وجميع الجمعيات في البحرين كانت خاضعة لقانون الاندية والجمعيات البحريني الصادر في عام ١٩٥٩، وبترخيص من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية [٧٩].

اخذت الجمعيات في البحرين على عاتقها السعي على تحرير المرأة من القيود المفروضة عليها، وتحسين اوضعها، والمطالبة بحقوقها وانصافها في جميع المجالات ومنها السياسية، لذلك مثلت تلك الجمعيات قوة المعارضة النسائية في البلاد التي طالبت بحقوق المرأة السياسية خلال

عقد السبعينيات، لاسيما المدة (١٩٧١-١٩٧٥)، وعلى ما يبدو أن طبيعة النساء المنتميات للجمعيات عد من أهم اسباب تطور الحركة النسائية، فأغلبهن كن وكما آسلفنا في صفحات سابقة من نساء الطبقة الوسطى والحاصلات على تعليم جامعي من خارج البلاد [٨٠].

ومما طالبت به نساء الجمعيات ضرورة مشاركة المرأة في الحياة البرلمانية أسوة بالرجل، والدعوة إلى خلق قوة ضغط على الحكومة يمكن من خلالها للمرأة الحصول على حقوقها السياسية [٨١]، ولأجل ذلك عقدت ندوة نسوية في ٢٨ آب ١٩٧٢ تحت عنوان "حقوق المرأة"، شاركت فيها الجمعيات النسوية، ومن ابرز مخرجاتها اصدار بيان طالبت فيه المجتمعات الحصول على الدعم الشعبي لحق التصويت، وفي ٢٣ أيلول ١٩٧٢ رفعت عريضة إلى وزارة العمل تضمنت السماح للمرأة في المشاركة بالانتخابات، لكن الحكومة لم تتجاوب مع تلك المطالب، ورفضتها في ٩ تشرين، وقبل عشرة أيام من اجراء الانتخابات التأسيسية في ٢٠ تشرين الثاني من العام نفسه قدمت ممثلات المرأة عريضة إلى شيخ البحرين للغرض نفسه، لكن جميع مطالبها سوفت [٨٢]، على الرغم من أن دستور البحرين الصادر في عام ١٩٧٣ قد أكد على مبدأ المساواة بين المواطنيين في الحقوق والواجبات من دون تمييز، إلا أن المادة (٨٣-أ) من الدستور اشترطت فيمن يحق له تولي منصب وزاري الرجوع الى للمادة (٤٤)، التي اشترطت أن يكون اسم عضو المجلس لوطني مدرجاً في القوائم الانتخابية، وبما أن المرأة البحرينية حرمت حق الانتخاب والترشيح في تلك الانتخابات، وفقا للمادة الأولى من قانون الانتخابات رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٣، لذلك فإن النتيجة الحتمية كانت إلا يكون للمرأة أي منصب تشريعي أو تنفيذي[٨٣].

وإشار بعض السياسيين، ومن بينهم وزير الشؤون الاجتماعية حسين البحارنة أن عدم مشاركة المرأة في الانتخابات، بسبب وضعها الاجتماعي الذي حتم عليها ارتداء الحجاب مما جعل من الصعوبة التعرف عليها، وكذلك بسبب رفض كثير منهن وضع صورهن على المستمسكات الشخصية، فضلاً عن كون معظمهن أميات [٨٤]، وهو الأمر نفسه الذي أكد عليه عضو المجلس التأسيسي صادق البحارنة، معللاً ذلك بأن المرأة في البحرين مكلفة بارتداء الحجاب، والأمر الآخر أن تقريباً (٦٠%) من نفوس البحرين هم من الريف [٨٥].

اصبح أمر مشاركة المرأة في الانتخابات والشؤون السياسية محل جدل ونقاش بين التيارات الفكرية والسياسية التي تباينت في مواقفها بين مؤيد ورافض، فتيار المتنورين

كان مع مشاركة المرأة الكاملة في الشؤون السياسية سواء أكان ذلك في الانتخاب أم الترشيح في الانتخابات النيابية أو البلدية أم المساهمة في المؤسسات والجمعيات، أما التيار الاسلامي بشقيه الشيعي والسني كانت له مواقف مختلفة عن تيار المتنورين، فالكتلة الدينية الشيعية التي تشكلت في عام ١٩٧٢ كانت مع مشاركة المرأة في الحياة العامة، لكنها كانت ضد مشاركتها في الانتخابات، أما التيار السني الذي انقسم إلى تيارين هما السلفي الذي حرم مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية والبلدية علاوة على تسنمها أي منصب في المؤسسات والجمعيات، وتيار الاخوان الذي كان مع دور المرأة السياسي، لكن كان ضد ترشيحها للانتخابات النيابية والبلدية، والسماح لها بالانتخاب للمساهمة في ترشيح الرجال [٨٦]، وعلى ما يبدو أن موقف التيار الاسلامي من المرأة لم يكن مقتصراً على المشاركة السياسية، إذ إنه كان ضد اختلاطها مع الرجل في المؤسسات الحكومية والتعليم، ومما ساعد التيار الإسلامي وجود اتباع كثر من النساء المؤيدات لذلك التيار، وأغلبهن من النساء الراديكليات اللواتي كن يدافعن عن حشمة المرأة وعن حجابها، ويؤكدن على أهمية دور المرأة في الأسرة [٨٧]، ومما يؤكد ذلك اقتراح الكتلة الدينية الشيعية قانون يمنع الاختلاط داخل الاماكن العامة، ومنع المدرسات من تدريس الأطفال الذكور، والطبيبات والممرضات من معاينة ومعالجة المرضى الذكور، الأمر الذي قاد إلى استنكار الجمعيات النسائية ورفض ذلك المقترح الذي عد تدخلاً سافراً في حقوق المرأة والنيل من حريتها الشخصية واستهداف لها [٨٨]

وفي ظل تلك الاوضاع عقدت جمعيات نهضة فتاة البحرين وجمعية أوال النسائية وجمعية الرفاع الخيرية اجتماعاً في ٢٦ تموز ١٩٧٣، ومن جملة ما اتفقت عليه تلك الجمعيات ضرورة حصول المرأة البحرينية على حقوقها كاملة وفقاً للدستور البحريني واستنكار استثناء المرأة من المشاركة في الانتخاب والترشيح، والدعوة إلى اجتماع عام تحضرة الأندية والجمعيات الشبابية، وتشكيل ثلاث لجان، الأولى في المنامة والثانية في الرفاع والثالثة في المحرق، وتشكيل لجنة مشتركة انيطت بها مهمة مقابلة وزير العدل لتدارس أمر حصول المرأة على حقوقها السياسية كاملة، والتأكيد على منحها حق الانتخاب والترشيح، ومن أجل ذلك الغرض رفعت عريضتين الأولى لأمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان (١٩٦١-١٩٩٩)، والثانية لرئيس المجلس الوطني، وبعد مناقشات شهدها المجلس النيابي لم تنصف المرأة بعد أن قرر الاعضاء التأكيد على مسألة عدم مشاركة المرأة في الأمور

السياسية، أما الحكومة، ومع أنها أكدت على تفسير مفردة المواطنة بأنها تشمل الذكور والأناث على حد سواء بحسب المادة الأولى من دستور البحرين، إلا أنها كانت مع تأجيل منح المرأة حقوقها السياسية إلى وقت لاحق [٨٩].

ويبدو أن التنافس بين الجمعيات وعدم التنسيق بينها قد اضعفها واجل مسألة حصولها على حقوقها السياسية، والأمر الآخر عدم وجود تنظيمات حزبية سياسية تتبنى قضية المرأة، ومن جانب آخر قناعة التيارات المحافظة والدينية بأن مكان المرأة الطبيعي هو المنزل وفقاً لاحكام الشريعة الإسلامية[٩٠].

إن كل ما تقدم ذكره من اسباب كانت كفيلة بتحجيم دور المرأة، ومنعها من تأدية دورها بالصورة التي كانت تتناسب مع موقعها وحجمها الاجتماعي في المجتمع البحريني، وبدا ذلك الأمر واضحاً نتيجة لايقاف العمل بالدستور في آب ١٩٧٥ وحل البرلمان نتيجة الخلاف على تشريع قانون أمن الدولة الذي منح بموجبه السلطة التنفيذية_مجلس الوزراء_ صلاحيات استثنائية من دون الرجوع للسلطة التشريعية، مما جعل البحرين تشهد فراغاً دستورياً استمر حتى تسعينيات القرن العشرين، واوكلت المهام التشريعية للسلطة التنفيذية، الأمر الذي قاد إلى تفاقم الاوضاع في البحرين، مما انعكس على وضع المرأة البحرينية، وتركز نشاطها على العمل الخيري والتطوعي [٩١].

إن اجراء الحكومة جعل المرأة تعود إلى نقطة الشروع خلال الحقبة التي سبقت خمسينيات القرن العشرين، مما جعلها اثقل المهمة التي كانتت تحملها المرأة البحرينية في اثبات وجودها.

الخاتـمة

من غير المنصف أن نحدد عقد خمسينيات القرن العشرين بداية لانطلاق الحركة النسوية في البحرين، إذ إن المرأة البحرينية وعلى الرغم من كل الظروف التي احاطت بها لكنها أدت دورها المجتمعي كمدبرة منزل ومسؤولة عن تربية اطفالها، ومشاركة للرجل في بعض الأعمال خارج المنزل لاسيما المرأة الريفية التي شاركت الرجل في زراعة الارض وتربية المواشي، لكن عندما يكون القصد بالحركة النسوية المنظمة، فإن البداية الحقيقية لها بدأت منذ ذلك التاريخ، أي مع تأسيس أول نادٍ نسوي بحريني منظم خاص بالنساء في عام ١٩٥٣.

ركزت أغلب الجمعيات النسوية التي شهدتها البحرين خلال المدة التي سبقت الاستقلال في عام ١٩٧١ على الجانب التطوعي والخيري في حراكها، ولم تهتم كثيراً بالجانب السياسي إلا بعد استقلال البحرين.

واجهت المرأة البحرينية في حراكها المجتمعي معارضة التيارات المحافظة ورجال الدين، الذين اعتبروا مشاركة المرأة في الشؤون العامة ولاسيما السياسية أمر سابق لاوانه، لكن ذلك لم يمنعها من الأصرار في الثبات على مطالبها في نيل حقوقها كاملة.

ونتيجة للظروف الاجتماعية المحيطة بالمرأة التي حكتمها الاعراف والتقاليد، وبسبب توقف الحياة النيابية وإيقاف العمل بالدستور في ١٩٧٥ تم غلق جميع الأندية والجمعيات في البحرين ومن ضمنها الجمعيات الخاصة بالنساء، الأمر الذي القى بظلاله على الحركة النسوية في البحرين وتوقفها بصورة شبه تامة.

الهوامش:

(١) أولى محاولات البحث عن النفط في البحرين ترجع إلى عام ١٩٢٥ عندما حصل أحد الرعايا البريطانيين وهو هولمز (Holmes) على امتياز حفر أبار للمياه مع التنقيب عن النفط، وفي عام ١٩٢٩ اتفق مع الشركة الامريكية ستاندر أوف أويل كومبني (Standard oil company of New york) للتنقيب عن النفط في البحرين التي عملت باسم بابكو (Bapco)، وفي عام ١٩٣٢ تم اكتشاف النفط لأول مرة في جبل الدخان، وفي عام ١٩٣٤ صدرت أول شحنة من النفط الخام، وفي عام ١٩٣٦ تأسست أول مصفاة لتكرير النفط. للمزيد يراجع: إبراهيم محمد إبراهيم شهداد، تطور العلاقة بين شركات النفط ودول الخليج العربي منذ عقود الامتياز الأولى حتى عام ١٩٧٣، مطابع قطر الوطنية، الدوحة، ١٩٨٥، ص ٥٣ -٦٥.

(٢) هاشم عبد الرزاق صالح، المتغيرات الاجتماعية للمرأة الخليجية دراسة تاريخية، جامعة الموصل، مركز الدراسات الاقليمية، المجلد ٦، العدد ٢٠، تشرين الاول ٢٠١٠، ص ٢١٤.

(٣) امل هندي الخزعلي، المرأة العربية والعضوية البرلمانية من التمثيلالى التفعيل، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥٤، ١٣ كانون الاول ٢٠١٨، ص ١١٣.

(٤) هاشم عبد الرزاق صالح، المصدر السابق، ص ٢١٥.

(٥) نبيل خليل ابراهيم، حركة التحديث في البحرين ١٩٥٥-١٩٧٣، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة ديالى، ٢٠٠٣، ص ٥٨.

(٦) محمد غانم الرميحي، البحرين مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي، ط٤، دار الجديد، بيروت، ١٩٩٥، ص ٢٧٢.

(٧) هاشم عبد الرزاق صالح، المصدر السابق، ص ٢١٥-٢١٦.

(٨) منى عباس فضل، نشاط المرأة السياسي في الامارات والبحرين والكويت، صندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة، المكتب الاقليمي للدول العربية-اليونيفم، الاردن، ٢٠٠٨، ص ١٧.

(٩) فوزية مطر، المرأة البحرينية في الحراك المجتمعي ما قبل الاستقلال، الحوار المتمدن، العدد ٦٠٠، ٢٣-٩-٢٠٠٩.

(١٠) هاشم عبد الرزاق صالح، المصدر السابق، ص ٢١٦-٢١٧

(١١) الإرساليات التبشيرية جهود منظمة لنشر الديانة المسيحية في مختلف مناطق العام، وإعادة ما يقوم بتلك المهمة افراداً أو جماعات، اطلق عليهم بالمبشرين، ومن بين

المناطق التي وصلتها تلك الإرساليات منطقة الخليج العربي نهاية القرن التاسع عشر، للمزيد ينظر: عبدالمالك خلف التميمي، التبشير في منطقة الخليج العربي دراسة في التاريخ الاجتماعي والسياسي، مركز زايد للتاريخ والتراث، العين، ٢٠٠٠.

(١٢) خضير نعمان العبيدي، البحرين من امارات الخليج العربي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٩، ص١٧٠ ؛ مفيد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي ١٩٣٨-١٩٧١، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسة اطروحات الدكتوراه، بيروت، ٢٠٠٠، ص٥٦.

(١٣) يوسف ابراهيم العبد الله، تاريخ التعليم في الخليج العربي ١٩٧١٣-١٩٧١، مطابع رينودا الحديثة، الدوحة، ٢٠٠٩، ص ٢٦٠؛ محمد غانم الرميحي، المصدر السابق، ص ٢٧٢

(١٤) حسين نعمة محمد الخفاجي، تطورات التعليم في البحرين (١٩٦١-١٩٨١)، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، ٢٠١٧، ص ١٩.

(١٥) هاشم عبد الرزاق صالح، المصدر السابق، ص ٢١٧.

(١٦) حسين نعمة محمد الخفاجي، المصدر السابق، ص ١٩.

(١٧) هاشم عبد الرزاق صالح، المصدر السابق، ص ٢١٨.

(١٨) المجلس الاعلى للمرأة، المرأة البحرينية في ارقام ، ط٢، المنامة، ٢٠١٥، ص ١٤؛ الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة، صفحات من تاريخ تعليم المرأة في البحرين ١٩٠٥-١٩٦١، مجلة الوثيقة، مركز الوثائق التاريخية بدولة البحرين، العدد ١٤، السنة ٧، المنامة، ص ١٥.

(١٩) حسين نعمة محمد الخفاجي، المصدر السابق، ص ٣٨.

(٢٠) الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة، المصدر السابق، ص ١٦.

(٢١) هند قاسم ابراهيم، المشاركة السياسية للمرأة في دول الخليج العربي (دراسة حالة البحرين)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ٦٢.

(٢٢) منيرة أحمد فخرو، موقع الحركات النسوية في مؤسسات المجتمع المدني في البحرين والكويت والامارات، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب-دولة الكويت، المجلد ٢٧، العدد ٣، يناير/مارس ١٩٩٩، ص ١٢٩.

(٢٣) مفيد الزيدي، المصدر السابق، ص ١٥٦-١٥٧.

(٢٤) محمد غانم الرميحي، المصدر السابق، ص ٢٧٣.

(٢٥) عبد الحميد سالم المحادين، من ذاكرة البحرين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٧، ص٥٠٧.

(٢٦) خالد البسام، حكايات من البحرين...، ص ٦٤-٦٥.

(٢٧) هاشم عبد الرزاق صالح، المصدر السابق، ص ٢١٨.

(٢٨) عباس الجمري، الحركات النسوية المعاصرة من المنظور النقدي... الارهاصات المحلية، جريدة الوسط، العدد ٢٦٩، ١٠حزيران ٢٠٠٣.

(٢٩) منصور سرحان، جريدة الايام، العدد ١٠٩٣٣، ١٦ آذار ٢٠١٩.

(٣٠) محمد غانم الرميحي، المصدر السابق، ص ٢٧٢-٢٧٣.

(٣١) عباس الجمري، جريدة الوسط، العدد ٢٦٩، ١٠حزيران ٢٠٠٣.

(٣٢) عباس ميرزا المرشد وعبد الهادي الخواجة، التنظيمات والجمعيات السياسية في البحرين دراسة وصفية وحقوقية، فراديس للنشر والتوزيع، مملكة البحرين، ٢٠٠٨، ص ٤٥.

(٣٣) فهد حسين، بعيدا عن الظل التجربة النسوية في منطقة الخليج العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠١٢، ص ٧٨.

(٣٤) ينظر: دولة البحرين، وزارة الإسكان والبلديات والبيئة، الهيئة البلدية المركزية، ثمانون عاما من عمر البلدية في البحرين ١٣٣٧-١٤٢٠ هـ/١٩١٩-١٩٩٩، المنامة، ١٩٩٩ ص ١٠ ؛ وزارة شئون البلديات والزراعة، تسعون عاماً من سيرة العمل البلدي، كتاب توثيقي، مملكة البحرين، ٢٠١٠، ص ٦٣-٦٧ ؛ السير تشارلز بلجريف، مذكرات بلجريف، ترجمة: مهدي عبدالله، ١٩٩١، ص ١٧٣ ؛ هند قاسم ابراهيم، المصدر السابق، ص ١١٠.

(٣٥) خالد بن خليفة آل خليفة، مئوية الانتخابات في البحرين قراءة في النظام الانتخابي من وثيقة قانون بلدية المنامة الاساسي الصادر في ٢٠ يوليو عام ١٩٢٠م، مركز عيسى الثقافي، المنامة، ٢٠٢٠، ص ٢٣.

(٣٦) منى عباس فضل، التربية السياسية للبحرينيات الأثر والرؤيا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٨، ص١٢٣.

(٣٧) خالد البسام، حكايات من البحرين، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠١، ص ١٣٤-١٣٥.

(٣٨) مفيد الزيدي، المصدر السابق، ص ١٥٧-١٥٨.

(٣٩) عبد الحميد سالم المحادين، المصدر السابق، ص ٥٠٨.

(٤٠) خالد البسام، تلك الايام، ط٣، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٨١-٨٢.

(٤١) منصور محمد سرحان، دور المرأة البحرينية في رفد الثقافة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٩٩٠، ص ١٥-١٧ ؛ زهراء احمد عيسى سنة، معوقات مشاركة المرأة البحرينية في جهود العمل التطوعي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البحرين، ص٢٤.

(٤٢) منى عباس فضل، التربية السياسية للبحرينيات...، ص١٢٣.

(٤٣) خالد البسام، المصدر السابق، ص ٨٢-٨٥.

(٤٤) نوال عبد الكاظم خفي البدري، دور تشارلز بلكريف في البحرين بين عامي ١٩٢٦-١٩٥٧، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٠، ص ١٧٠.

(٤٥) خالد البسام، المصدر السابق، ص ٨٥.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٨٦.

(٤٧) هاشم عبد الرزاق صالح، المصدر السابق، ص ٢١٩.

(٤٨) زهراء احمد عيسى سنة، المصدر السابق، ص ٢٤.

(٤٩) اميل نخله، المصدر السابق، ص ٩٨- ٩٩.

(٥٠) في مصر تعرف بحرب ١٩٥٦، والدول الغربية بأزمة السويس أو حرب السويس، وفي إسرائيل بحرب سيناء، هي حرب شنتها كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على مصر بسبب أزمة قناة السويس بين مصر والدول الغربية بعد إعلان الرئيس المصري تأميم القناة، للمزيد ينظر: منذر جليل الجبوري، الصحافة العراقية والعدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٦ ؛ هادي طعمة، العدوان الثلاثي جذوره وصفحاته، سلسة آفاق ١٣، وزارة الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٥.

(٥١) للمزيد ينظر: منصور محمد سرحان، المصدر السابق، ص ١٥- ٢٦.

(٥٢) للمزيد ينظر: المصدر نفسه .

(٥٣) محمد غانم الرميحي، المصدر السابق، ص ٢٧٣.

(٥٤) منى عباس فضل، المصدر السابق، ص ١٨.

(٥٥) منصور محمد سرحان، المصدر السابق، ص ٢٣.

(٥٦) نوال عبد الكاظم خفي البدري، المصدر السابق، ص ١٨٥.

(٥٧) منى عباس فضل، نشاط المرأة السياسي...، ص ٤٦.

(٥٨) منصور محمد سرحان، المصدر السابق، ص ١٩ ؛ احمد منيسي، البحرين من الإمارة إلى المملكة دراسة في التطور السياسي والديمقراطي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٤٨.

(٥٩) زهراء احمد عيسى سنة، المصدر السابق، ص ٢٥.

(٦٠) منصور محمد سرحان، المصدر السابق، ص٢٩- ٣٠ ؛ "البلاد" جريدة، المنامة، العدد ٤٠٤٤، ١٥-١١-٢٠١٩.

(٦١) منى عباس فضل، نشاط المرأة السياسي ...، ص ١٨.

(٦٢) منصور سرحان، المرأة البحرينية عزيمة واصرار، جريدة الايام، المنامة، العدد ١٠٩٣٣، ١٦ آذار ٢٠١٩.

(٦٣) منيرة أحمد فخرو، المصدر السابق، ص ١٤٤ ؛ منيرة أحمد فخرو، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين، اصدارات مركز ابن خلدون، دار الامين للنشر والتوزيع، القاهرة، ص ١٠٥.

(٦٤) زهراء احمد عيسى سنة، المصدر السابق، ص ٢٥.

(٦٥) فوزية مطر، دور المرأة البحرينية في انتفاضة مارس ١٩٦٥، الحوار المتمدن، العدد ٢٥٩٤، ٢٣-٣-٢٠٠٩.

(٦٦) ماري تيريز كرياكي، معذرة سيدتي هدى الشعراوي، مجلة الحوار المتمدن، العدد ١٨٧٥، ٤-٤-٢٠٠٧.

(٦٧) ابو بكر مرشد الزهيري وآخرون، المرأة البحرينية في المجلس الوطني، معهد البحرين للتنمية السياسية، المنامة، ٢٠١٥، ص ٥٢.

(٦٨) منيرة احمد فخرو، موقع الحركات النسوية...، ص ١٤٤.

(٦٩) زهراء احمد عيسى سنة، المصدر السابق، ص ٢٧.

(٧٠) هاشم عبد الرزاق صالح، المصدر السابق، ص ٢١٨ ؛ مركز معلومات واستراتيجيات المرأة، المرأة البحرينية والتعليم.. اشراقات مبكرة وريادة وطنية منتدى ١٠٠ عام من التعليم في مملكة البحرين، المجلس الاعلى للمرأة، ١١-١٢ حزيران ٢٠١٩، ص ٥.

(٧١) ابو بكر مرشد الزهيري وآخرون، المصدر السابق، ص ٥٣.

(٧٢) منصور محمد سرحان، المصدر السابق، ص٣٦.

(٧٣) محمد غانم الرميحي، المصدر السابق، ص ٢٧٤.

(٧٤) اميل نخله ، البحرين التطور السياسي في مجتمع محدث، ت: عبد النبي العكري، دار الكنوز الادبية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٨٥-٨٧.

(٧٥) منى عباس فضل، نشاط المرأة السياسي...، ص ١٨.

(٧٦) منصور محمد سرحان، المصدر السابق، ص ٣٨-٤١.

(٧٧) ابو يكر مرشد الزهيري وآخرون، المصدر السابق، ص ٥٣.

(٧٨) منصور محمد سرحان، المصدر السابق، ص ٤١-٤٣.

(٧٩) اميل نخله، المصدر السابق، ص ٨٥-٨٧.

(٨٠) منى عباس فضل، نشاط المرأة السياسي...، ص ١٨.

(٨١) زهراء احمد عيسى سنة، المصدر السابق، ص٣٠.

(٨٢) اميل نخله، المصدر السابق، ص ٢٣٣.

(٨٣) زينب علي رحومة، الحقوق السياسية للمرأة في دول الخليج العربي: دراسة مقارنة بين النظم(الكويت، قطر، البحرين)، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة مرقب، ليبيا، ٢٠٠٩، ص١٩٩-٢٠٠.

(٨٤) ريا يوسف حمزة، التجربة البرلمانية الأولى في البحرين- المجلس التأسيسي والمجلس الوطني ١٩٧٢- ١٩٧٥، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، المنامة، ٢٠٠٢، ص ٢٩.

(٨٥) ريا يوسف حمزة، المصدر السابق، ص ٦٤ -٦٥.

(٨٦) هند قاسم ابراهيم، المصدر السابق، ص ١١٠-١١١.

(٨٧) هند قاسم ابراهيم، المصدر السابق، ص ١١١.

(٨٨) زهراء احمد عيسى سنة، المصدر السابق، ص ٣١.

(٨٩) زينب علي رحومة، المصدر السابق، ص ٥٩-٦٠.

(٩٠) منيرة أحمد فخرو، موقع الحركات النسوية...،ص ١٤٠-١٤١؛ زينب علي رحومة، المصدر السابق، ص ٦٠-٦١.

(٩١) زينب علي رحومة، المصدر السابق، ص ٦١.

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب العربية والمعربة

- إبراهيم محمد إبراهيم شهداد، تطور العلاقة بين شركات النفط ودول الخليج العربي منذ عقود الامتياز الأولى حتى عام ١٩٧٣، مطابع قطر الوطنية، الدوحة، ١٩٨٥.
- ابو يكر مرشد الزهيري وآخرون، المرأة البحرينية في المجلس الوطني، معهد البحرين للتنمية السياسية، المنامة، ٢٠١٥.
- احمد منيسي، البحرين من الإمارة إلى المملكة دراسة في التطور السياسي والديمقراطي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٣.
- اميل نخله ، البحرين التطور السياسي في مجتمع محدث، ت: عبد النبي العكري، دار الكنوز الادبية، بيروت، ٢٠٠٦.
- خالد البسام، تلك الايام، ط٣، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٥.
- خالد البسام، حكايات من البحرين، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠١.
- خالد بن خليفة آل خليفة، مئوية الانتخابات في البحرين قراءة في النظام الانتخابي من وثيقة قانون بلدية المنامة الاساسي الصادر في ٢٠ يوليو عام ١٩٢٠م، مركز عيسى الثقافي، المنامة، ٢٠٢٠.
- خضير نعمان العبيدي، البحرين من امارات الخليج العربي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٩.
- دولة البحرين، وزارة الإسكان والبلديات والبيئة، الهيئة البلدية المركزية، ثمانون عاما من عمر البلدية في البحرين ١٣٣٧-١٤٢٠ هـ/١٩١٩-١٩٩٩، المنامة، ١٩٩٩.
- ريا يوسف حمزة، التجربة البرلمانية الأولى في البحرين- المجلس التأسيسي والمجلس الوطني ١٩٧٢- ١٩٧٥، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، المنامة، ٢٠٠٢.
- السير تشارلز بلجريف، مذكرات بلجريف، ترجمة: مهدي عبدالله، ١٩٩١.
- عباس ميرزا المرشد وعبد الهادي الخواجة، التنظيمات والجمعيات السياسية في البحرين دراسة وصفية وحقوقية، فراديس للنشر والتوزيع، مملكة البحرين، ٢٠٠٨.
- عبد الحميد سالم المحادين، من ذاكرة البحرين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٧.
- عبدالمالك خلف التميمي، التبشير في منطقة الخليج العربي دراسة في التاريخ الاجتماعي والسياسي، مركز زايد للتاريخ والتراث، العين، ٢٠٠٠.

- فهد حسين، بعيدا عن الظل التجربة النسوية في منطقة الخليج العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠١٢.
- المجلس الاعلى للمرأة، المرأة البحرينية في ارقام ، ط٢، المنامة، ٢٠١٥.
- محمد غانم الرميحي، البحرين مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي، ط٤، دار الجديد، بيروت، ١٩٩٥.
- مركز معلومات واستراتيجيات المرأة، المرأة البحرينية والتعليم.. اشراقات مبكرة وريادة وطنية منتدى ١٠٠ عام من التعليم في مملكة البحرين، المجلس الاعلى للمرأة، ١١-١٢ حزيران ٢٠١٩.
- مفيد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي ١٩٣٨-١٩٧١، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسة اطروحات الدكتوراه، بيروت، ٢٠٠٠.
- منصور محمد سرحان، دور المرأة البحرينية في رفد الثقافة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٩٩٠.
- منى عباس فضل، التربية السياسية للبحرينيات الأثر والرؤيا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٨.
- منيرة أحمد فخرو، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين، اصدارات مركز ابن خلدون، دار الامين للنشر والتوزيع، القاهرة.
- هادي طعمة، العدوان الثلاثي جذوره وصفحاته، سلسة آفاق ١٣، وزارة الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٥.
- وزارة شئون البلديات والزراعة، تسعون عاماً من سيرة العمل البلدي، كتاب توثيقي، مملكة البحرين، ٢٠١٠.
- يوسف ابراهيم العبد الله، تاريخ التعليم في الخليج العربي ١٩٧١٣-١٩٧١، مطابع رينودا الحديثة، الدوحة، ٢٠٠٩.

الرسائل والاطاريح

- حسين نعمة محمد الخفاجي، تطورات التعليم في البحرين (١٩٦١-١٩٨١)، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، ٢٠١٧.
- زهراء احمد عيسى سنة، معوقات مشاركة المرأة البحرينية في جهود العمل التطوعي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البحرين.
- زينب علي رحومة، الحقوق السياسية للمرأة في دول الخليج العربي: دراسة مقارنة بين النظم(الكويت، قطر، البحرين)، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة مرقب، ليبيا، ٢٠٠٩.
- نبيل خليل ابراهيم، حركة التحديث في البحرين ١٩٥٥-١٩٧٣، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة ديالى، ٢٠٠٣.

- نـوال عبـد الكـاظم خفـي البـدري، دور تشـارلز بلكريـف فـي البحـرين بـين عـامي ١٩٢٦-١٩٥٧، رسـالة ماجسـتير، كليـة الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٠.
- هنـد قاسـم ابـراهيم، المشـاركة السياسـية للمرأة في دول الخليج العربـي (دراسـة حالـة البحـرين)، رسـالة ماجسـتير، كليـة العلـوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.

البحوث والدراسات المنشورة

- امـل هنـدي الخزعلـي، المـرأة العربيـة والعضـوية البرلمانيـة مـن التمثيلالـى التفعيـل، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥٤، ١٣ كانون الاول ٢٠١٨.
- الشـيخ عبـد الله بـن خالـد آل خليفـة، صفحات من تاريخ تعليم المرأة في البحرين ١٩٠٥-١٩٦١، مجلة الوثيقة، مركز الوثائق التاريخيـة بدولـة البحـرين، العـدد ١٤، السـنة ٧، المنامة.
- فوزية مطر، المرأة البحرينية في الحراك المجتمعـي مـا قبـل الاسـتقلال، الحـوار المتمدن، العدد ٦٠٠، ٢٣-٩-٢٠٠٩.
- فوزيـة مطـر، دور المـرأة البحرينيـة فـي انتفاضـة مـارس ١٩٦٥، الحـوار المتمـدن، العدد ٢٥٩٤، ٢٣-٣-٢٠٠٩.
- ماري تيريز كرياكي، معذرة سيدتي هدى الشـعراوي، مجلـة الحـوار المتمـدن، العـدد ١٨٧٥، ٤-٤-٢٠٠٧.
- منى عباس فضل، نشاط المرأة السياسي فـي الامـارات والبحـرين والكويـت، صـندوق الامـم المتحـدة الانمـائي للمـرأة، المكتـب الاقليمـي للـدول العربيـة-اليـونيفم، الاردن، ٢٠٠٨.
- منيـرة أحمـد فخـرو، موقـع الحركـات النسوية فـي مؤسسـات المجتمـع المـدني فـي البحـرين والكويـت والامـارات، مجلـة عـالم الفكـر، المجلـس الـوطني للثقافـة والفنـون والاداب-دولة الكويت، المجلد ٢٧، العدد ٣، يناير/مارس ١٩٩٩.
- هاشـم عبـد الـرزاق صـالح، المتغيـرات الاجتماعيـة للمـرأة الخليجيـة دراسـة تاريخيـة، جامعة الموصل، مركز الدراسات الاقليمية، المجلد ٦، العدد ٢٠، تشرين الاول ٢٠١٠.

الجرائد

- عبـاس الجمـري، الحركـات النسـوية المعاصـرة مـن المنظـور النقـدي... الارهاصـات المحليـة، جريـدة الوسـط، العـدد ٢٦٩، ١٠حزيران ٢٠٠٣.
- منصور سرحان، المرأة البحرينية عزيمة واصـرار، جريـدة الايـام، المنامـة، العـدد ١٠٩٣٣، ١٦ آذار ٢٠١٩.
- عبـاس الجمـري، جريـدة الوسـط، العـدد ٢٦٩، ١٠حزيران ٢٠٠٣.
- منصـور سـرحان، جريـدة الايـام، العـدد ١٠٩٣٣، ١٦ آذار ٢٠١٩

- البلاد" جريدة، **المنامـة، العدد ٤٠٤٤، ١٥-١١-٢٠١٩.**